

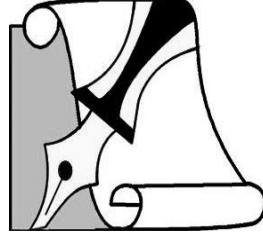


مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقرير نمف الشهري

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

مراكز الأبحاث الأكاديمية في كيان العدو: الواقع والدور

مدخل نظري ومفاهيمي

تبلورت في العالم الغربي مع نهاية الحرب العالمية الثانية نظرية تفيد بأنّ العلم والبحث العلمي هما الضامنان لنمو ورفاه المجتمعات الحرة، وبأنهما لن ينجحا من دون تخصيص موارد كبيرة لهما من الميزانية العامة، ومن أهم الوثائق حول هذا التوجّه ما كتبه فانيفار بوش (Vannevar Bush)، رئيس مكتب تطوير البحث العلمي في الحكومة الأمريكية عام ١٩٤٥، بعنوان: العلم: جبهة غير منتهية (Science The Endless Frontier, 1945) وقد نصّت الوثيقة على أهمية العلوم الاجتماعية والفلسفة، وبأنها لا تقلّ أهمية عن العلوم الطبيعية، ونتج عن توصيات الوثيقة تأسيس الصندوق القومي العلمي في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٥٠، بهدف دعم البحث العلمي .

تضمّنت الوثيقة مصطلح رأس المال العلمي، الذي يمكن تحصيله من خلال مراكمة المعرفة والبحث العلمي، وتحقيق عدّة متطلبات، من أهمها:

1. زيادة الاهتمام بالبحث العلمي في الجامعات ومراكز الأبحاث غير الرسمية.
2. تخصيص ميزانيات فيدرالية كبيرة لتمويل نشاطات البحث العلمي.
3. ضمان تدفق الدعم المالي للباحثين في مراكز الأبحاث، لفترة لا تقل عن ٥ سنوات.
4. الاعتبار الوحيد لتخصيص الميزانيات للبحث العلمي هو التميّز والجودة العالية للبحث.
5. ضمان مطلق للحرية الأكاديمية للباحث، وعدم التدخل في أهداف البحوث ووسائلها.
6. تخصيص موارد فيدرالية لوضع خطط هدفها تدريب وتأهيل الباحثين عبر المنح، ودعم الباحثين الطلاب في مؤسسات التعليم العالي. وقد حدّا كيان العدو حذو العالم الغربي بوضع البحث العلمي على رأس اهتماماته. فبحسب الجهاز المركزي للإحصاء في الكيان، نجد أنّ نسبة الإنفاق القومي على الأبحاث والتطوير

والتنمية المعرفية والثقافية في عام ٢٠١٥ وصلت إلى ٤,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، أي ما يقارب من ٥٠ مليار شيكل (ما يعادل حوالي ١٣ مليار دولار. كما وصل الإنفاق على الأبحاث للفرد الواحد عام ٢٠١٥ إلى ١,٥٣٧ دولار، والذي يُعتبر من بين أعلى المعدلات في منظمة التعاون والتنمية OECD. وبحسب الأكاديمية الإسرائيلية للعلوم، فإن ١٪ من الأوراق والمقالات البحثية المنشورة في العالم هي من إنتاج باحثين إسرائيليين، وأن "إسرائيل" تحتل المرتبة الرابعة على مستوى العالم في نسبة الأوراق البحثية المنشورة مقارنة بعدد السكان.

لقد أصبحت الحياة المعاصرة أكثر تشابكاً وتعقيداً ممّا كانت عليه، واقتضت تداعيات التطور العلمي والتكنولوجي والثورة الهائلة في البحث العلمي وسبل الاتصالات والتواصل الاجتماعي، إيجاد مراكز متخصصة للبحث والدراسة والتمحيص لسدّ الفجوة في إمكانيات القطاع العام وللعمل كدريف للدولة وللقطاع الخاص في إدارة الدولة، حيث تمثل هذه المراكز بيوت مرجعية توجه السياسات والاستراتيجيات وتقدّم الخبرات والاستشارات والمعلومات حتى أنها أصبحت تقود الجزء المهم من السياسة والإدارة في الدول المتقدمة لتساعدها في تحقيق مصالحها وأهدافها الوطنية. وهكذا إذن أصبح امتلاك الدول والمجتمعات لوسائل المعرفة وتوظيفها إيجابياً معياراً للقوة وأساساً لامتلاك سبل الثروة والرفق في كلّ مجالات الحياة. فتقدم الدول المتحصّرة لم يأت من فراغ، بل أتى من زيادة الاهتمام بمراكز البحث والتوظيف في الدراسات الأكاديمية التي أطلق عليها مجازاً اسم السلطة الخامسة لحيوية الدور الذي تقوم به، وعليه بدأ العديد من الدول النامية ودول العالم الثالث، ولو بعد تأخير، بمحاولة اللحاق بالركب العالمي. وأبدى مزيداً من الاهتمام والدعم لإنشاء هذه المراكز وتوظيفها واستثمارها بما يحقّق للدولة مسايرة التطور العلمي والفكري والتعايش مع ما تملّيه البيئة الإستراتيجية السائدة في العالم وتنفيذ أهدافها المتعددة بما يضمن لها الازدهار والأمن والاستقرار في عالم سريع التغيّر لم يعد فيه أي مكان للجهد أو الخمول أو التواكل.

تقسم مراكز الأبحاث في إسرائيل بحسب الجهة التابعة لها إلى عدة أقسام. فمنها: مراكز أبحاث مستقلة وأخرى تابعة للجامعات ومراكز تابعة للوزارات والمؤسسات السياسية ولكل واحدة من هذه المراكز ميزتها وميدانها وتوجّهاتها الخاصة وتعمل على توجيه النخبة والرأي العام فيها.

في كل الأحوال يبقى مفهوم مراكز الدراسات والأبحاث فضفاضاً ويحتمل أكثر من تعريف؛ بسبب كثرة الأبعاد والتفاصيل التي تحيط بهذه المراكز، وهناك تداخل بين اعتبارها كمنظمة غير حكوميّة أو منظمة مستقلة أو

تتبع أو تمويل من قبل الحكومات أو القطاع الخاص، فعلى سبيل المثال يتم تعريف مؤسسة راند (RAND) الشهيرة للأبحاث بأنها "تلك الجماعات أو المعاهد المنظمة بهدف إجراء بحوث مركزة ومكثفة، وهي تقدم الحلول والمقترحات للمشاكل بصورة عامة وخاصة في المجالات التكنولوجية والاجتماعية والسياسية والعسكرية والإستراتيجية، أو ما يتعلق بالأمن القومي والتسلح".

على الصعيد العالمي نشأت بدايات هذه المراكز داخل الجامعات المرموقة في الغرب في نهايات القرن الثاني عشر. وأخذت في النمو والتطور حتى أوائل القرن التاسع عشر، عندما بدأت تظهر مراكز الأبحاث خارج الجامعات، حيث تم تأسيس المعهد الملكي للدراسات الدفاعية ببريطانيا سنة ١٨٣١، وبعدها انتشرت في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير نتيجة لدعم كبار المتبرعين والمتقنين لخلق مراكز يجتمع فيها الباحثون والقادة من القطاعين العام والخاص، لمناقشة القضايا العالمية والتداول بشأنها. وتوسع القطاع بشكل ملحوظ، بعد الحرب العالمية الثانية لتأخذ منحى واضحاً باتجاه تسخير البحث العلمي لخدمة التوجهات السياسية للدولة. وفي الوقت الراهن، تستند كل حكومات العالم المتقدم تقريباً على تحليلات وتوصيات مراكز الأبحاث في قراراتها. ومن المهم الإشارة إلى أن أغلب مراكز الدراسات والأبحاث العالمية تشكلت نتيجة لأحداث مهمة في دولة ما أو بسبب قضايا ملحة معينة استدعت البحث عن أفضل الحلول لها.

أما على الصعيد العربي فقد تنبّهت بعض الدول العربية في العقود القليلة الماضية لأهمية هذه المراكز بعد أن ثبت نجاحها عالمياً وبعد أن أدركت هذه الدول مدى تخلفها في هذا المضمار، خاصة على ضوء العديد من التحديات والإشكالات الخطيرة التي واجهتها والتي تستدعي البحث والدراسة المسؤولة والمعمقة. إلا أن واقع هذه المراكز على المستوى العربي ما يزال أقل من المأمول.

من جانب آخر تشير أغلب الدراسات، وفق الإحصائيات المتوفرة إلى أن واقع البحث العلمي والدراسات الأكاديمية في العالم العربي، إلى وجود واقع مؤلم بالرغم من أن هذا العالم يحتضن ٥٨٠ مركزاً بحثياً بنسبة ٧,٤٩% من المراكز في العالم. والملفت للانتباه أنه برغم العدد الكبير لمراكز الأبحاث في العالم فإن قائمة البلدان الـ ٢٥ التي لديها أكبر عدد من مراكز البحث المرموقة، تخلو من اسم أي بلد عربي، بينما (إسرائيل) تحتل المرتبة التاسعة عشرة. وهذا يؤكد أن الدول والمجتمعات في العالم العربي ما تزال تعاني من عدم إدراك أهمية وخطورة ما تقوم به هذه المراكز، الأمر الذي ينعكس حتماً على أدائها، وتأثيرها، واقتصار بحوثها ودراساتها على جوانب ليست على درجة كبيرة من الأهمية والفاعلية.

وظيفة ودور مراكز الأبحاث:

- أ. إجراء الدراسات والبحوث العلمية النظرية والتطبيقية في الجوانب ذات الاختصاص وتحليل آثار المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية من النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والاستراتيجية وغيرها.
- ب. عقد المؤتمرات والندوات العلمية المتخصصة وفق مهام المراكز.
- ج. تنظيم المحاضرات والحلقات النقاشية التي تتناول موضوعات تفرضها المتغيرات القائمة والمستقبلية وتأثيراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الساحة المحلية والإقليمية والدولية.
- د. تشكل حلقة وصل بين مصادر المعلومات والمستفيدين منها.
- هـ. إجراء البحوث والدراسات حول تحليل المشكلات التي تواجه السياسات العامة للدولة.
- و. تقديم الاستشارات حول الاهتمامات أو المستجدات العاجلة أو الفورية للسياسات العامة.
- ز. تقييم البرامج والمشاريع الحكومية بنزاهة وحيادية وللصالح العام.
- ح. تقديم التفسير والتوجيه حول المبادرات والسياسات العامة، وتسهيل استيعابها للجمهور.
- ط. توفير الكفاءات الأساسية والخبرات اللازمة للدولة لإعداد السياسات العامة.
- ي. تجسير الفجوة ما بين المعرفة والتطبيق من خلال التحليل والدروس المستفادة.
- ك. الكشف عن أولويات التنمية في المجتمع، و ما هي أسهل السبل وأسرعها لتحقيقها من خلال استخدام الموارد والإمكانيات المحلية المتاحة.
- ل. نشر الأفكار وأنماط التفكير الجديدة بين صانعي القرار والسياسات وأفراد المجتمع.
- م. تفعيل الحوار السياسي بين صانعي القرار والمجتمعات المحلية.

ن . توفير الدراسات الأمنية والدفاعية للدولة وفقاً لعقيدة الأمن القومي لجيشها، وتعتبر بعض المراكز بمثابة منتدى مشترك لصانعي السياسات والباحثين الدوليين، وذلك لتبادل المعلومات والخبرات من خلال الأوراق البحثية والمنشورات الأكاديمية، كمركز هرتسليا في كيان العدو. كما يدير بعضها، كالمعهد الدولي لمكافحة الإرهاب، قاعدة بيانات على شبكة الإنترنت، تشمل الهجمات "الإرهابية" والمنظمات والناشطين "الإرهابيين"، بالإضافة إلى التقارير الإحصائية المتعلقة بهذا المجال. ومن دواعي الأسف أن أغلب مراكز الدراسات في العالم العربي قد أخفق في إيجاد الطلب اللازم على إنتاجها، إما لضعفٍ فيها أو بسبب الإجراءات والتدخلات الحكومية أو بسبب ضعف الموارد البشرية والمادية فضلاً عن أن العلاقة بين مراكز الأبحاث نفسها ليست بالمستوى المطلوب.

التجربة الإسرائيلية:

يعتبر كيان العدو نفسه محاطاً بمحيط عربي معادٍ ويتربص به الدوائر، وبالرغم من التفوق النوعي الذي أحرزه في المجالين الأمني والعسكري فإنه يرى أن هذا التفوق لا بد له من رافعة مستقبلية تتعلق بالبحث العلمي، انطلاقاً من قناعته بأن التفوق العسكري لم يعد يجدي لوحده، في مجال الصراع مع العرب والمسلمين. وانطلاقاً أيضاً من أن حروب الأمس الكلاسيكية بالبندقية والرشاش والصاروخ لم تعد هي الحروب الوحيدة، ولعلنا في حالة القرصنة الالكترونية بتنا أمام أسلحة فتاكة في حالة السلم أكثر ممّا هي عليه في حالة الحرب. وبالتالي فإنّ كيان العدو الذي يخوض وينفق ويبذل جهوداً غير مسبوقه في ميدان البحث العلمي يعتقد جازماً بأن هذا الإنفاق لن يذهب سدىً في ضوء ما يحققه من تفوقٍ ومكاسبٍ وذخّرٍ للمستقبل.

ويذكر أن الكيان الغاصب ليس جمعية خيرية، ولا ينفق المليارات من الأموال على الأبحاث والاختراعات لأجل الإنسانية، ولتطوير الأبعاد التقنية والاختراعات المعرفية فقط، بل إنّ هذا الإنفاق هو جزءٌ أساسي من القرار الإسرائيلي لخوض هذا المجال العلمي والتعمق فيه ضمن ما يسمّى في عالم اليوم بـ (اقتصاد المعرفة)، بمعنى أنّ هذه المعرفة هي اقتصاد بالدرجة الأولى، والكيان يجني من وراء ذلك أضعاف ما يُنفق. ولولا هذه الفائدة لما استطاع العدو في هذه السنوات القليلة من عمر الشعوب أن يصل إلى ما وصل إليه.

لقد اتّصفت المؤسسات العلمية الإسرائيلية التي نشأت في ظل الانتداب البريطاني لفلسطين عامة بأنها ذات طابع روحي يحمل معه فكرة إحياء الثقافة اليهودية الصهيونية. وبعد فترة وجيزة من قيام دولة الكيان الغاصب أنشأت حكومته في عام ١٩٤٩ (المجلس العلمي) الذي ترأسه دافيد بن غوريون، أول رئيس لحكومة صهيونية بهدف تنظيم برامج العلوم الفيزيائية والكيميائية والطبيعية والتكنولوجية والتنسيق بينها، وتشجيع البحوث العلمية في الصناعة والزراعة، وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية للدولة ومن ثم تحسين الوضع الاجتماعي والصحي للمستوطنين. وتعد (اللجنة الوزارية للعلوم والتكنولوجيا) التي تأسست عام 1974 أولى القطاعات الحكومية العلمية. وقد تبنت تحديد سياسة طويلة المدى لتقديم وتنمية البحوث العملية، والتنسيق بين النشاطات العلمية والتكنولوجية داخل الوزارات، وتعيين علماء رئيسيين في الوزارات المعنية بالتكنولوجيا، وإنشاء صناديق للعلوم والتكنولوجيا للبحث العملي. وفي عام ١٩٨٢ تحوّلت هذه اللجنة إلى (وزارة العلوم والتكنولوجيا)، تماشياً مع خطط الدولة الواسعة. وشملت المهام المنوطة بها (علاوة على ما سبق) وضع السياسات العلمية للدولة، وتدريب العلماء الشبان، وتأسيس مراكز متطورة داخل الجامعات الإسرائيلية، واستحداث أقسام علمية جديدة في مختلف الجامعات الإسرائيلية. ومنذ البدايات الأولى للدولة الكيان تمّ إقامة المعهد الجيولوجي سنة ١٩٤٩، ومختبر الفيزياء الإسرائيلي عام ١٩٥٠، وتعيين لجنة الطاقة النووية سنة ١٩٥٢، وإقامة جامعة "بار آيلان"، وبناء أول حاسوب الكتروني (كمبيوتر) في إسرائيل في معهد وايزمان ١٩٥٥، وإقامة جامعة "تل أبيب" عام ١٩٥٦، وبتعيين مجلس التعليم العالي وإقامة معهد أبحاث النقب سنة ١٩٥٨، وإقامة جامعة "بن غوريون" في النقب سنة ١٩٦١ وإنشاء جامعة "حيفا"، وإنشاء مركز الأبحاث الصناعية وشركة أبحاث البحار سنة ١٩٦٦. ويمكن القول أن مرحلة بناء البنية المؤسسية التحتية للعلوم في الكيان قد تركّزت في الخمسينيات واستمرت حتى منتصف الستينيات. وخلاصة القول هي أن العدو قد امتلك من الأساس إستراتيجية واضحة المعالم للبحث العلمي نجح من خلالها في إيجاد هذا النموذج المتقدّم من اقتصاد المعرفة.

نظرة في الاستراتيجيات الإسرائيلية الأساسية:

أ - في مجال التعليم العالي:

يمثل التخطيط الاستراتيجي عنصراً حيوياً في إدارة الدول وتشكّل مراكز الدراسات والأبحاث الوطنية، داعماً مكملاً لصياغة السياسات والاستراتيجيات التي تقود الدولة لتحقيق مصالحها وأهدافها الوطنية. ومن منطلق اعتبار البحث العلمي أولوية قومية كان لابدّ من تخطيط الدولة الصهيونية للسياسة التعليمية وتحديد التعليم العالي والبحث العلمي بما يمكنها من تخصيص كل قطاع أو فرع بحاجاته من الموارد البشرية والمالية. وحتى نفهم مدى مخرجات التعليم العالي في إسرائيل، نشير إلى أن الخريجين في اختصاصات العلوم الأساسية والتطبيقية يعدون المصدر الأول لكوادر العلماء في الكيان الغاصب. ففي عام ١٩٧٣ كان لدى إسرائيل ٢٤٠٠ عالم وبعد عشر سنوات ارتفع العدد إلى 4600 عالم، وفي عام ١٩٩٠ كان لدى العدو ٢٥ ألف عالم وفي أواخر التسعينيات نشر في الكيان إن عدد العلماء والمهندسين لديه قد بلغ ١٣٥ عالماً لكل ١٠ آلاف إسرائيلي مقابل (٨٥ عالماً في حالة الولايات المتحدة)، وكان عدد المهندسين الإسرائيليين العاملين في البحث والتطوير عام ٢٠٠٠ عشرة أمثال الرقم في حالة العالم العربي. ويتصدّر معهد التخنيون مؤسسات التعليم العالي الإسرائيلي، إذ تخرّج منه حتى آخر عام ١٩٩٧ نحو ٤٠ ألف مهندس وعالم ومهندس عمارة وأطباء وخبراء في شتى مجالات العلوم والتكنولوجيا. ويتوزع العلماء والباحثون على مختلف مراكز الأبحاث في القطاعات العلمية والصناعية والزراعية وسواها، وفي قطاع الالكترونيات وحده هناك ٤٠ ألف شخص (أواخر التسعينيات) ثلثهم تقريباً من خريجي الجامعات ونحو ٦٠% منهم مهندسون وتقنيون. وهذه المخرجات العالية لمؤسسات التعليم العالي ساهمت إلى جانب الهجرة في انتقال الكيان إلى مجتمع صناعي حديث حيث بلغت نسبة العاملين في العلوم والتكنولوجيا (أواسط الثمانينيات) نسبة ٣٣% من مجموع القوة البشرية العاملة. هذا في حين أنّ كثيراً من العلماء والباحثين العرب باتوا يرون في جامعاتهم مقابر بحثية نتيجة عدم توقّر أدنى أساسيات البحث العلمي، فإدارة الجامعات لا تبخل في إقامة المباني، والمرافق الخدمية، لكن عند ضرورات البحث العلمي تتراجع وتنتظر لكي تتبرع لها جهة ما بمواد بحثية ومكتبات علمية.

ب - في المجال العسكري:

قامت إسرائيل، بحسب الإحصائيات الرسمية المتاحة عام ١٩٨٠، بتوجيه أكثر من ٧٦% من إجمالي الإنفاق الحكومي المخصص للبحث العلمي، إلى الأبحاث العسكرية. وقد أدت كل هذه الجهود مع الدعم العلمي والمالي الخارجي الكبير وخاصة الأمريكي إلى أن أصبحت مبيعات السلاح المصنوع في الكيان الغاصب تسوق في ٦٢ بلداً، وقد تطور القطاع العسكري الصناعي إلى الحدّ الذي أصبح معه هو القطاع القائد في

اقتصاد الثمانينيات. وتقدم العدو الإسرائيلي حتى احتل المرتبة الخامسة بعد عمالقة الدول المصدرة للسلاح في العالم. ويتجاوز حجم المبيعات السنوية للصناعات العسكرية (بحسب المعلن) ٢-٢,٥ مليار دولار، وهذا الرقم أقل بكثير من الرقم الحقيقي .

ج - التعاون العلمي مع الخارج:

يشترك العدو الإسرائيلي في أغلب المؤتمرات العلمية ذات المستوى الرفيع التي تعقد في الخارج، وقد جاء في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة في ترتيب الدول التي شاركت في المؤتمرات العلمية. ومعلوم أن المستوى الرفيع للبحوث الإسرائيلية في الخارج هو الذي أثار اهتمام صناديق البحوث في العالم ودفعتها إلى المساهمة في البحث العلمي داخل الكيان .

كذلك طرأ تطور نوعي على علاقات العدو العلمية مع الخارج بعد توقيع الاتفاقية العلمية مع السوق الأوروبية المشتركة، حيث وضع بمقتضاها تحت تصرفه مجمل المنجزات العلمية الجماعية لدول المجموعة الأوروبية. أما التطور الأكبر فهو الذي نتج من تطور العلاقات الأمريكية الإسرائيلية ومثال على ذلك الصندوق القومي الأمريكي الإسرائيلي للبحوث عام ١٩٧٤ . وفي مستهل عام ٩٧٨ بدأ عمل صندوق قومي آخر للبحوث الصناعية. أما مشاركة الكيان في مشروع حرب النجوم خلال عهد الرئيس الأميركي السابق رونالد ريغان، فهو الإنجاز الأكبر مع الأخذ بعين الاعتبار أن أمريكا ما كانت تتوي إشراف أي جانب آخر في هذا المشروع العلمي الخطير، والذي ترتب عليه فتح أبواب خزانة التكنولوجيا الأمريكية أمام العدو بفضل المستوى المتميز للباحثين الإسرائيليين. ويكفي أن نعلم أن الكيان قدم حوالي ١٥٠ بحثاً لهذا البرنامج مما يدل على أنه كان قد قطع شوطاً بعيداً في ميدان البحوث العلمية قبل أن ينضم رسمياً إلى المشروع .

د - تمويل البحث العلمي :

تشكل المبالغ المخصصة لتمويل عمليات البحث والتطوير في كيان العدو نسبة كبرى من الناتج المحلي مقارنة مع عدد كبير من دول العالم . وتؤكد دراسات متخصصة أن المؤسسة الإسرائيلية تخصص نحو ٤٠% من المبالغ لتنمية المعرفة عن طريق صناديق اسرائيلية خاصة بالأبحاث والتطوير، أو من خلال التعاون مع دول

أخرى أو بواسطة صناديق ممولة من قبل الحكومة الإسرائيلية بشكل مباشر، فضلاً عن الصناديق الجامعية العامة التي تشكل لجنة التخطيط والميزانية التابعة لمجلس التعليم العالي مصدر دعمها المالي والفني. أما بقية المبالغ فهي تُكرّس للأبحاث في مجالي الصحة والرفاه الاجتماعي، خاصة وأن تحسين المؤشرات في المجالين المذكورين يعتبر من أهم العوامل التي تشجع على هجرة اليهود إلى الكيان. وقد تطورت نسبة الإنفاق من الناتج المحلي لميزانية الأبحاث من ١,٥% عام ١٩٦٥ إلى ٢,٢% عام ١٩٧٧ إلى ٣% سنة ١٩٨٤ إلى ٣,٧% عام ٢٠٠٠ لتصل إلى 4.8% عام ٢٠٠٢. وإذا علمنا أن الناتج المحلي الإجمالي لإسرائيل بلغ ١١٠ مليار دولار فان ماخص البحث العلمي منه بلغ حوالي ٥,٣ مليار دولار، وفي عام 2004، وصلت نسبة الإنفاق على البحث العلمي في الكيان إلى ٤,٧% من ناتجها القومي الإجمالي وفي عام ٢٠٠٨، بلغ حوالي ٩ مليار دولار، علماً بأن معدل ما تصرفه الحكومة الصهيونية على البحث والتطوير المدني في مؤسسات التعليم العالي بلغ ما يوازي ٣٠,٦% من الموازنة الحكومية المخصصة للتعليم العالي بكامله، بينما يصرف الباقي على التمويل الخاص بالرواتب، والمنشآت والصيانة والتجهيزات، بينما يصرف القطاع الخاص ما نسبته ٥٢% من الإنفاق العام على الأبحاث والتطوير. وإذا قورن وضع الكيان بالدول المتقدمة الأخرى، نجد أنه نافس وسبق كثيراً من الدول الغنية والبلدان المتقدمة في هذا الميدان، حيث احتل المركز الثالث في العالم في صناعة التكنولوجيا المتقدمة بعد "وادي السيليكون" في كاليفورنيا وبوسطن، والمركز الخامس عشر بين الدول الأولى في العالم المنتجة للأبحاث والاختراعات. أما بالنسبة إلى عدد سكانها قياساً إلى مساحته فهو الأول في العالم على صعيد إنتاج البحوث العلمية.

هـ - الدور الفاعل للدولة الصهيونية في دعم سياسات البحث والتطوير :

١- لعبت الحكومة الإسرائيلية الدور الرئيس في قصة نجاح البحث والتطوير، والبدايات كانت في عام ١٩٦٨ حين تمّ إنشاء المكتب العلمي الرئيسي OCS the office of the chief scientist في وزارات الصناعة والزراعة والدفاع والطاقة والصحة والتجارة ليكون المشرف الرئيس على عملية التطوير العلمي داخل هذه الوزارات حيث يكون مستشار الرئيس في كل وزارة عضواً في المكتب العلمي، ويقدم استشارات خاصة بالتنمية والتطوير والبحث العلمي، كما يحدد التمويل اللازم لمشروعات التطوير وهو التمويل الذي يقدمه المكتب العلمي للرئيس، كما يشرف على ما يسمى مناطق التكنولوجيا.

٢- صدور قانون تشجيع عمليات البحث والتطوير الصناعي لعام ١٩٨٤ والذي ينظم انسياب الدعم لمشروعات البحث والتطوير، والتشريع استهدف هدفين رئيسيين هما تطوير القاعدة العلمية وتطوير الصناعات ذات التوجه التصديري والقانون هو الذي ينظم حركة المكتب العلمي الرئيس .

٣- برامج الدعم الحكومي للمكتب العلمي الرئيس، إذ يتوطن في كيان العدو الآن أكثر من ١٨٠٠ مؤسسة في مجالات البحث والتطوير وتسهم بما يعادل ٥٠% من الصادرات الإسرائيلية خاصة في مجال الصناعات التكنولوجية .

٥- عاملان أساسيان إضافيان :

تجدر الإشارة إلى أن ثمة عاملين آخرين يمكن إضافتهما حتى تكتمل صورة البحث العلمي في إسرائيل وهما :
أولاً: الهجرة :

فقد مثلت الدول الغربية والشرقية المتقدمة وفي طليعتها الولايات المتحدة معيماً لا ينضب استمدت منه الدولة العبرية كل أشكال الدعم العلمي والتكنولوجي، وفي ظل قانون الجنسية المزدوج أصبح كل عالم أو تقني يهودي موظفاً لخدمة المشروع الصهيوني يمدّه بأخر المنجزات التي دفعت الدول الأخرى ثمناً غالباً مقابل الحصول عليها، ثم إذا ما توافرت شروط هجرته الكاملة يحمل خلاصة جهود زملائه العلماء وجهوده الخاصة إلى الدولة الصهيونية كهدية مجانية. ونموذج يهود الاتحاد السوفييتي السابق يشكّل نموذجاً مثالياً في هذا الصدد. وفي دراسة أكاديمية نشرت في الكيان، يتبين أن نسبة العلماء اليهود المهاجرين قد بلغت عام ١٩٦٨ حوالي ٣٣% من مجموع المهاجرين في هذه الفترة وأشارت دراسات أخرى أن نسبة ٨٦% من العاملين في القطاع الطبي هم من المهاجرين الوافدين، وأن نسبة الكفاءات (الأوروبية) تساوي ٦٥% من أساتذة الجامعة العبرية وفي عام ١٩٦٣ كان هناك ٥٤٧ أستاذاً في الجامعة العبرية منهم ٣٤% فقط ولدوا في فلسطين المحتلة. كذلك فإن موجة الهجرة من الاتحاد السوفييتي منذ نهاية الثمانينات حتى منتصف عام ٢٠٠٠ بلغت حوالي مليون مهاجر. وكانت تلك هجرة نوعية تمثل قطاعات رفيعة من التعليم المتميز، والكثير من عناصرها كان يعمل في قطاعات علمية وتكنولوجية شديدة التقدم والحساسية قبل انهيار منظومة الاتحاد السوفياتي، مما كان له تأثير هائل على مسيرة البحث العلمي في الكيان .

ثانياً: دور القطاع الخاص :

لابدّ هنا من التأكيد على دور القطاع الخاص في دعم البحث العلمي والأمثلة على ذلك كثيرة في العالم، ففي أغلب جامعات العالم نجد أن المراكز البحثية فيها يقوم على تمويلها ودعمها من قبل الشركات الكبرى ، أوالقطاع الخاص عامة .

والإسهام الضعيف من قبل القطاع الخاص للمؤسسات البحثية في العالم العربي يرجع إلى عدم تقدير هذا القطاع لقيمة البحث العلمي وجدواه. إضافة إلى عدم كفاية الميزانيات التي ترصدها المراكز والجامعات ومؤسسات المجتمع للبحث العلمي ، وإلى الفساد المالي والإداري الملحوظ في الجامعات ومراكز البحوث العربية .

أما في الكيان فمن الجدير بالذكر أن القطاع الخاص عام ٢٠٠٢ قد ساهم بنسبة ٧٤ % من الموارد المخصصة للبحث العلمي أي بزيادة تبلغ ٤٢% على نسبة إسهامه عام 1990 التي كانت ٥٢% . وهذا الإسهام المتزايد للقطاع الخاص في ميزانية البحث العلمي، يؤشر على دور ووظيفة إنتاجية العلم وعلى أن له عائداً تراكمياً مجزياً، ومن خلال هذا العائد كان يجري اقتطاع هذه النسبة لأن العلم ساهم في تحسين الإنتاج وتعظيمه. وهذا الإنفاق دلالة على الدور الاجتماعي للعلم وعلى أن البحث العلمي كان مرتبطاً بالإنتاج وأن الأبحاث التي كانت تمول كان لها عائد اقتصادي مجز .

مراكز أبحاث صهيونية تهتم بوضع خطط استراتيجية وسياسات عامة :

أ- معهد الاستراتيجيات الصهيونية :

تأسس المعهد عام ٢٠٠٥، ويبحث في مجالات السلطة التشريعية، والدين والدولة، والتعليم، وحقوق الإنسان، وتحسين صورة "إسرائيل" من خلال محاربة حركة المقاطعة العالمية BDS، ويهتم المركز بعلاقة الدين والدولة ونظام التعليم في المدارس العامة، بالإضافة لنشره مقترح قانون دستوري ينص على أنّ "إسرائيل" هي الدولة القومية للشعب اليهودي. يدير المركز بوعاز هندل، الذي عمل في مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو (Institute for Zionist Strategies, 2016) .

ب- مركز شاشا للبحوث الاستراتيجية :

أنشئ المركز عام ٢٠٠٣، ويديره منذ عام ٢٠١٢ البروفيسور شلومو حسونوهو تابع للجامعة العبرية في القدس، ويهتم بالربط بين البحوث والتطبيق على أرض الواقع، ويركّز على القضايا الاستراتيجية ذات الأهمية الوطنية، وينشر أوراق عمل ودراسات، بالإضافة إلى عقد حلقات دراسية حول هذه القضايا . يتعاون المركز مع الجامعات والمعاهد البحثية الأخرى في الكيان بهدف وضع رؤية استراتيجية مستقبلية، ونشر دراسات تتعلق بمستقبل الكيان المحتل حتى عام ٢٠٥٠ .

ج- معهد شموئيل نئمان :

تأسس المعهد في التخنيون عام ١٩٧٨ بمبادرة من شموئيل نئمان، ويهدف إلى تنفيذ رؤيته بتعزيز العلوم والتكنولوجيا، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لدولة الكيان. فالمعهد ينتج بحثاً تركّز على صياغة سياسة وطنية للعلوم والتكنولوجيا والصناعة، والتعليم العالي، والبنية التحتية والبيئة والطاقة، وغيرها من القضايا ذات الأهمية، وذلك بهدف زيادة المناعة القومية لدولة الكيان. ولذلك فإنّ استنتاجات وتوصيات المعهد يتم مراعاتها من قبل صناع القرار في مختلف المستويات، وفي كثير من الحالات يتم العمل بالتعاون مع المكاتب الحكومية .

تتلخص رؤية المعهد في تعزيز اتخاذ قرارات قومية مستنيرة في داخل الكيان بالاستناد إلى البحوث وتحليل المعلومات. يرأس المعهد البروفيسور زئيف تدمر .

د- مركز موشيه دايان :

تأسس المركز عام ١٩٥٩ كمعهد رؤوفن شيلواح. وفي عام ١٩٦٥ اندمج مع جامعة تل أبيب، وسُمّي في عام ١٩٨٣ مركز موشيه دايان بعد دعمه مالياً من ورثة دايان وأصدقائه، وهو مركز غير حزبي ومتعدد التخصصات، ويكرّس جهوده لدراسة الشرق الأوسط المعاصر وإفريقيا .

مهمة المركز الأساسية هي توفير الأدوات والإطار التحليلي لفهم الشرق الأوسط في القرن الـ ٢١، وبالتالي ليكون بمثابة مصدر لصانعي القرار والجمهور في داخل الكيان وخارجه. يعمل في المركز فريق من الباحثين يتقنون عدة لغات، من ضمنها الإنجليزية والعربية والتركية والكردية والفارسية، وهم من ذوي الخبرة والاختصاص وخاصة في تحليل الظواهر والاتجاهات السياسية والاقتصادية والثقافية والتاريخية للمنطقة .

يدير المركز البروفيسور عوزي رابي، ويُتم تمويله بواسطة المنح ومساهمات المؤسسات، بالإضافة إلى الصناديق الخيرية .

-مراكز أبحاث تهتم بالقضايا الاجتماعية :

١- معهد رثوت :

تأسس المعهد عام ٢٠٠٤ ليكون منظمة غير ربحية ومن دون انتماء سياسي، ويرأسه غيدي غرينشتاين. يهتم المركز بمجال الابتكار الاجتماعي، ويعمل لإحداث التغييرات الاستراتيجية اللازمة لدولة الاغتصاب و"الشعب" اليهودي .

المهمة الرئيسة للمعهد هي مساعدة حكومة الكيان ومختلف الهيئات العامة فيها، في التصدي للتحديات الاستراتيجية التي تواجهها، والتي تواجه بنية النظام السياسي. المجالات الأساسية التي يهتم بها المعهد هي القضايا الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، والعلاقات بين الكيان والعالم .

يُدعم المعهد مالياً من الجهات المانحة الخاصة، ولا يقبل التمويل من الجهات الحكومية، سواء الإسرائيلية أو الأجنبية، كما لا يقبل التبرعات التي تتجاوز ١٥٪ من الميزانية السنوية الإجمالية للمعهد .

٢- مركز طاوب :

تأسس المركز عام ١٩٨٢، ويديره آفي فيس، وذلك بهدف توفير وجهة نظر مهنية شاملة لصانعي السياسات في الكيان، فضلاً عن تقديم مقترحات سياسية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية .

من أهم منشورات المركز تقرير "حالة الدولة: المجتمع والاقتصاد والسياسة"، الذي يتناول التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه الكيان. كما يصدر المركز نشرة دورية بعنوان: "صورة الوضع"، تحوي تحليلات مهنية قصيرة في القضايا المعاصرة .

يعقد المركز مؤتمراً دولياً سنوياً على اسم "سينجر"، ويستفيد من نتائج أبحاثه كبار صناع القرار في فلسطين المحتلة، بما في ذلك الوزراء وأعضاء الكنيست والموظفون الفنيون على جميع المستويات، بالإضافة إلى

وسائل الإعلام الإسرائيلية الكبرى، والمنظمات الاجتماعية والكيانات الأخرى في داخل الكيان وخارجه، والتي تهتم بمستقبل الدولة .

٣- مركز أدفا :

تأسس المركز عام ١٩٩١ بمبادرة من ثلاث حركات اجتماعية، هي حركة مساواة اليهود الشرقيين، والحركة النسائية، وحركة المساواة في الحقوق للمواطنين العرب. يهتم المركز بدراسة المجتمع الإسرائيلي، ويتخصص في رصد وتحليل الاتجاهات والسياسات الاجتماعية والاقتصادية للحكومة، وذلك وفقاً لمعايير المساواة والعدالة الاجتماعية. توجّه المركز اجتماعي "ديمقراطي"، ويرأسه البروفيسور يوسي دهان .

٤- مركز فلورسهايمر :

أنشئ المركز عام ٢٠٠٧ وأصبح تابعاً لمعهد الدراسات الحضرية والإقليمية في كلية العلوم الاجتماعية في الجامعة العبرية بالقدس. يهتم المركز بنشر دراسات تتعلق بقضايا الحكم المحلي وعلاقته بالحكم المركزي، وجوانب الحكم والتخطيط في المجتمعات العربية، وكذلك الفجوات بين السلطات المحلية المختلفة، وعلاقة الدين بالدولة. يديره البروفيسور عيران رازين .

٨- مراكز أبحاث تهتم بالجانب الفكري :

أ- المعهد الإسرائيلي للديمقراطية

تأسس المعهد عام ١٩٩١ ليكون مركزاً مستقلاً وغير حزبي، وبمبادرة من الدكتور أرييه كارمون ورجل الأعمال برنار ماركوس. وفي عام ٢٠١٤ عُيّن يوحنا بلسنر مديراً للمركز. يُنتج المركز مجموعة من البحوث تتعلق بالتخطيط والإصلاح داخل الحكومة الإسرائيلية، ويعمل باحثوه في مجالات القانون والاقتصاد والدين والدولة، ووسائل الإعلام والديمقراطية و"الإرهاب".

يقول المعهد: "إن الهدف الرئيس له هو (تعزيز المؤسسات "الديمقراطية" في الكيان وترسيخ قيمها، وتعزيز البنية التحتية الأخلاقية والمؤسسية لـ "إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية"، وتحسين أداء الهياكل الحكومية

والاقتصاد، وصياغة طرق التعامل مع التحديات الأمنية للحفاظ على القيم الديمقراطية، وتعزيز الشراكة والمواطنة في المجتمع الإسرائيلي.

ب- مركز شاليم :

أسس المركز في القدس عام ١٩٩٤ أكاديميون وشخصيات عامة من داخل الكيان وخارجه، وذلك من أجل "تعزيز الأسس الفكرية اللازمة لازدهار دولة إسرائيل والشعب اليهودي". يهتم المركز بعدة مجالات، أهمها: الفكر اليهودي والصهيونية والفلسفة العامة، والفكر الديمقراطي، والسياسات الاجتماعية والاقتصادية، وتاريخ "الشعب الإسرائيلي"، والقانون الإسرائيلي، وعلم الآثار .

يُعتبر المركز مؤسسة تعليمية، فقد بادر إلى إطلاق مجموعة متنوعة من البرامج، مثل برامج الزمالات لكبار الباحثين وحملة الدكتوراة، من العاملين في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية من داخل الكيان وخارجه، وبرامج دعم وإثراء مرحلة ما قبل التجند للجيش (القيادات الشابة في الجيش) من جهة، وطلاب المدارس الثانوية من جهة أخرى (المركز الأكاديمي شاليم، ٢٠١٦).

ج- معهد أبراهام هارمان لدراسة اليهودية المعاصرة :

يتبع المعهد للجامعة العبرية في القدس، حيث أسس كلية العلوم الإنسانية عام 1959 البروفسور موشيه ديفيس (١٩١٦ - ١٩٩٦)، والذي ترأسها حتى عام ١٩٧٣. أُطلق على المعهد اسم أبراهام هارمان، سفير الكيان لدى الولايات المتحدة، ورئيس الجامعة العبرية ما بين ١٩٦٨ - ١٩٨٣، ومستشار الجامعة حتى وفاته . والمعهد هو إطار للبحث والتدريس متعدد التخصصات، هدفه تعميق الفهم لمجالات البحث والتدريس، وتشجيع نمو طرق جديدة للتفكير في دراسة العالم اليهودي في الجيل المعاصر. شارك المعهد في وضع المنهج الدراسي لليهودية المعاصرة، من خلال "وزارة تاريخ إسرائيل واليهودية المعاصرة"، وهو منهج دراسي لطلبة البكالوريوس والماجستير والدكتوراة في الدراسات اليهودية المعاصرة، والمحركة والإبادة الجماعية في القرن الـ ٢٠، ليكون جزءاً من قسم تاريخ إسرائيل واليهودية المعاصرة .

يتبع للمعهد عدد من المحفوظات ومراكز التوثيق، مثل: الأرشيف السينمائي للمخرج اليهودي ستيفن سبيلبرغ، ومركز التوثيق لإحصائيات وديموغرافيا اليهود، ومركز التوثيق الشفوي .

د- مركز فيدال ساسون الدولي لبحوث اللاسامية :

تأسس المركز عام ١٩٨٢ في الجامعة العبرية بالقدس، يترأسه البرفسور مانيولا كونسوني. يهتم المركز بدراسة ظاهرة معاداة السامية عبر العصور المختلفة، ويركز على العلاقة بين اليهود وغيرهم، وخاصة في أوقات الأزمات والصراعات. يعقد المركز مؤتمرات ويُصدر منشورات بشكل دوري (The Vidal Sassoon International Center, 2013).

ه- مركز فيدرمان لدراسة العقلانية :

تأسس المركز عام ١٩٩١ في الجامعة العبرية بالقدس، ويسعى لاستكشاف أساس منطقي لصنع القرار. يعمل تحت ظل المركز مجموعة متنوعة من التخصصات في الرياضيات، والاقتصاد، وعلم النفس، وعلم الأحياء، والتعليم، وعلوم الكمبيوتر، والفلسفة، والأعمال التجارية، والإحصاءات، والقانون، وقد فتح المركز باب الانتساب لدرجة الدكتوراة.

يهتم المركز بدراسة نظرية اللعبة وتطبيقاتها، ويسعى لتعزيز التعاون بين الباحثين في حقلين أو ثلاثة حقول مختلفة، وذلك بالاعتماد على أصحاب المواهب من العلماء البارزين من عشرة أقسام مختلفة في أربع كليات بالجامعة، اعتباراً من العام الدراسي ٢٠٠٥. 2006 -

ينشط المركز في عقد ورش العمل والمؤتمرات والندوات والمحاضرات، ويستضيف علماء من جميع أنحاء العالم، كما ينشر سلسلة من أوراق النقاش. يترأسه حالياً البروفيسور كريمير إيلان (The Federmann Center for the Study of Rationality, 2016).

و- معهد فان لير :

تأسس المعهد في القدس عام ١٩٥٩ بمبادرة من عائلة فان لير، بهدف المضي قُدماً نحو المعارف الإنسانية في مجالات الفلسفة والمجتمع والثقافة. يعمل المعهد مركزاً للدراسات المتقدمة، والخطاب الفكري العام، ويتلقى دعماً من صندوق فان لير الهولندي، ويشغل أدواراً مركزية في مجالات ذات أهمية حاسمة وحساسية اجتماعية، تتفاعل مع بؤر التوتر المركزية في المجتمع الإسرائيلي. وقد مكنت مساهمات نواة من الباحثين ذائعي الصيت، الذين يعملون في المعهد، من القيام بإصلاحات وإدخال منهجيات حديثة ومبتكرة في مجال التربية الرسمية وغير المنهجية، وفي أبحاث السياسات، ومجالات التمكين المدني والتعددية الثقافية.

يعمل المعهد في أربعة مجالات مركزيّة: الدراسات المتقدّمة، والمجتمع المدني، والثقافة والهويّة اليهوديّة المعاصرة، والتعاون الإقليمي المتوسطي. يعتمد المعهد في المجالات الأربعة المذكورة مناهج وتوجّهات متنوعة، وينفّذ مشاريع مختلفة ويدير حلقات نقاش، ويشجّع التعاون مع منظمات المجتمع المدني، ومع المؤسّسات الأكاديميّة والمؤسّسة الحاكمة .

يُجري المعهد أبحاثاً في السياسات العامّة، وأبحاثاً اجتماعيّة تطبيقية، ويطوّر ويطبّق برامج تربويّة، ومجموعة من برامج التدريب للمربّين والقادة المجتمعيّين. يرأس المعهد البروفيسور جبرائيل وتسكين .

ز - مركز مولاد :

تأسس المركز عام ٢٠١٢ بهدف تحقيق تغيير طويل الأمد، وتنشيط معسكر اليسار الذي انهار بعد فشل محادثات كامب ديفيد والانتفاضة الثانية عام ٢٠٠٠، وهو يسعى إلى ضخ الخطط والأفكار في روح خطاب اليسار الإسرائيلي، بهدف إنشاء نظام من كتلتي اليمين واليسار، ومن دون أحزاب الوسط .

يرأس المركز أفنير أنبار، وينقسم عمله إلى ثلاثة مجالات، هي: الشؤون الخارجية والأمن، والمواطنة، المجتمع والاقتصاد .

يتم تمويل المركز عبر تبرعات المانحين، وعلى رأسهم صندوق "إسرائيل الجديدة"، والملياردير جورج سوروس، وصندوق الإخوة روكفلر، والحكومة السويسرية عبر وزارة خارجيتها، وفي عام ٢٠١٦ قرر المركز سحب طلبه للتمويل من صندوق "إسرائيل الجديدة"، وذلك بحجّة وجود خلافات استراتيجية مستمرة حول كيفية التعزيز السليم للقيم المشتركة .

يقوم المركز بإجراء استطلاعات رأي، وتحليل الدعاية الإسرائيليّة، بالإضافة إلى دعم فكرة إنشاء دولة فلسطينية على أساس حل الدولتين، وعبر المفاوضات الثنائية، وبالاعتماد على مقترحات، كمبادرة السلام العربية (بيروت ٢٠٠٢).

ح - معهد روابط :

تأسس المعهد عام ٢٠٠١ في جامعة بن غوريون، ويهتم ببحوث الأدب وسياقات الثقافة اليهودية والإسرائيلية، من أجل دراسة وتعزيز الروابط الثقافية بين المجتمع اليهودي والمجتمع الإسرائيلي. يُموّل المركز من صندوق قيسارية (صندوق بنيامين إدموند دي روتشيلد)، وهدفه الرئيس هو تعزيز الباحثين الشبان، الذين يجمعون بين التفوق الأكاديمي والحساسية الثقافية والالتزام الاجتماعي. رئيس المعهد وصاحب فكرة تأسيسه هو البروفيسور يغال شوارتس، أحد كبار الباحثين في الأدب العبري .

ط - مركز الدراسات الاستراتيجية (جافا - يافيه):

تأسس في عام ١٩٧٧ بمبادرة من جامعة "تل أبيب" من قِبَل البروفيسور حاييم بن شاحار واللواء أهارون ياريف (كان رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية، وعمل كملحق عسكري في الولايات المتحدة وكندا، قائداً للواء غولاني سابق، مستشار رئيس الأركان خلال يوم الغفران) الذي ترأس أيضا المعهد منذ تأسيسه وحتى وفاته في عام ١٩٩٤ .

تركزت أعمال المركز في قضايا الأمن والدفاع عن الكيان. في عام ١٩٨٣ تغير اسمه ليصبح مركز يافيه للأبحاث الإستراتيجية، وبعد أن تطوّر المركز أصبح اسمه في عام ٢٠٠٦ معهد أبحاث الأمن القومي، وتحوّل إلى مؤسسة أكاديمية تابعة لجامعة تل أبيب، لكنه يتمتع باستقلال مادي عنها .

وضع المعهد لنفسه هدفين رئيسين، يتمثل الهدف الأول في إجراء أبحاث أساسية تستوفي المعايير الأكاديمية المرموقة، والتي تتناول مجالات الأمن القومي للكيان والشرق الأوسط والمنظومة الدولية. ويتمثل الهدف الثاني في المساهمة في النقاش العامّ حول المواضيع التي تتصدّر أجندة العدو الأمنية، بالإضافة إلى القضايا التقليدية، كالدفاع وعقيدة الأمن والسياسات .

قام المعهد بتوسيع مجالات اهتمامه لتشمل: الرأي العامّ، والعلاقات المتبادلة بين المجتمع والجيش، والعلاقة بين المستويات العسكرية والمدنية. يصدر عن المعهد أوراق تقدير موقف، ومجلة "نظرة عليا"، بالإضافة إلى التقرير الإستراتيجي .

ي . معهد دراسات الأمن القومي :

تأسس المعهد في جامعة حيفا عام ٢٠٠٠ لتعزيز البحث والمناقشة العامة فيما يتعلق بالأمن القومي الإسرائيلي، ويهتم بتطوير البحوث متعددة التخصصات وواسعة النطاق، والتي تشمل مجموعة كاملة من مكونات الأمن القومي، السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية، والمساهمة في تشكيل التصورات لدى صنّاع القرار والمسؤولين في النظام السياسي والعسكري، وذلك بهدف فهم النظام الداخلي والسياق الإقليمي والدولي. ويسعى المركز إلى إضفاء الطابع المؤسسي على بناء علاقات مع مؤسسات الأمن القومي في العالم، كما يساهم عبر أبحاثه في تشكيل الخطاب العام المتعلق بالأمن القومي الإسرائيلي، وفي تدريب المسؤولين وكبار الضباط في هذا المجال، بالإضافة إلى تدريب الأجيال القادمة من الباحثين .

في سنواته الأولى ترأس المركز البروفيسور غابرييل بن دور، ومنذ عام ٢٠٠٨ يتراسه الدكتور دان شوفيتان . يعقد المعهد ندوات ومؤتمرات ويصدر مختلف المنشورات بما فيها الدراسات والمجلات، وتستند ميزانيته على صندوق المعهد، وبدعم من مجلس التعليم العالي والتبرعات والمنح الخارجية .

المدير الحالي للمعهد هو اللواء عاموس يادلين من مواليد ٢٠ نوفمبر ١٩٥١ هو ضابط متقاعد في جيش الاحتلال، وفي عام 1989 عُيّن رئيساً لقسم التخطيط في الجيش الصهيوني ثم رئيس الأركان، وفي نيسان ١٩٩٠ تمت ترقيته إلى رتبة عقيد، وفي عام ٢٠٠٠ عُيّن رئيساً لقيادة سلاح الجو، وعُيّن بعدها رئيساً للاستخبارات العسكرية "أمان"، وبعد خروجه من الجيش ما زال يرأس لأن معهد الأمن القومي. من أهداف المعهد إجراء البحوث الأساسية التي تلبي المعايير الأكاديمية، من أعلى المعدلات في الأمور المتصلة بالأمن القومي الإسرائيلي والشرق أوسطي والنظام الدولي، وأهداف أخرى تساهم في النقاش العام والمداولات الحكومية وجدول أعمال أمن الكيان وكذلك تقديم توصيات بشأن السياسات لصانعي القرار وقادة الرأي .

المشاركون في المركز هم ممّن تراكمت خبراتهم في المجالات الأكاديمية والأمن وإدارة السياسة في الكيان، ويحافظ على علاقة قوية مع البيئة الأكاديمية ومع المؤسسات السياسية والعسكرية .

ويركّز معهد دراسات الأمن القومي على البحوث المتعلقة بالحرب الإلكترونية وحرب المعلومات، والبحوث المتعلقة بالأمن القومي والاستراتيجي، كذلك البحوث المتعلقة بالتوازن العسكري في الشرق الأوسط وقضايا الإرهاب.

هناك مجموعة من الخطط والبرامج والمشاريع التي يعتبرها المعهد في سلم أولوياته :

أولاً -الخطط العسكرية والاستراتيجية : يرأسها "غابرييل سيبوني" وهو عقيد احتياط وقائد سابق للواء غولاني، وهو مدير برنامج البحوث بالمعهد في مجالات الحروب العسكرية والإنترنت، ومتخصص وباحث في العمليات والتغيرات والاتجاهات في هيكل القوة الميدانية العملية والجيوش في جميع أنحاء العالم، فضلاً عن الحروب والعمليات العسكرية في الماضي والحاضر، كذلك يُدرّس أساليب قتال المنظمات الإرهابية في الكيان وحول العالم، وهو واضع خطة لمجلة تحت عنوان "الاستراتيجية العسكرية"، وشارك في أبحاث السايبر والأمن .

ثانياً -مشروع الإرهاب وانخفاض كثافة الصراع: يرأسه ("يورام شفايتسر" خدم كضابط مدفعية، وهو أحد كبار الباحثين في معهد دراسات الأمن القومي) ويتعلق بالأبحاث التي تختص بالمنظمات الفلسطينية "والإرهابية" الناشطة ضد الكيان في الأمن والسياسة، وأبحاث عن الجهاد العالمي وسوريا وإيران وحزب الله، كذلك يتناول مشروع الاتجاهات وأساليب عمل المنظمات "الإرهابية"، بما فيها التفجيرات الانتحارية، فضلاً عن أساليب التشغيل ومكافحة الإرهاب .

ثالثاً -مشروع التوازن العسكري في الشرق الأوسط: يرأسه "يفتاح شيفير" (رئيس برنامج البحوث في الميزان العسكري في الشرق الأوسط، الذي عمل كضابط في سلاح الجو؛ حيث أكمل خدمته برتبة عقيد، وله خبرة واسعة في مجال تكنولوجيا المعلومات وبحوث العمليات، وحاصل على درجة البكالوريوس في الفيزياء والكيمياء من الجامعة العبرية، وماجستير في إدارة الأعمال من كلية إدارة الأعمال في جامعة ريكاناتي بايطاليا وتل أبيب) ومشروع شيفير عبارة عن قاعدة لجمع البيانات، تشمل معلومات عن حيازة الأسلحة وإنتاج وتجارة الأسلحة بمنطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن التعاون بين مختلف الجيوش في المنطقة، وهذا المشروع يعطي الكيان مصدراً دقيقاً عن كل ما يتعلق بالقوات العسكرية في الشرق الأوسط .

رابعاً- برنامج العلاقات الإسرائيلية - الفلسطينية : برئاسة (العميد احتياط "شلومو بروم" شغل منصب رئيس قسم التخطيط الاستراتيجي في مديرية التخطيط بالاستخبارات العسكرية، شارك في حروب الاستنزاف، وحرب يوم الغفران وفي عملية الليطاني وحرب لبنان الأولى وفي الانتفاضة الأولى) وهو نائب مستشار الأمن القومي، وباحث بارز في معهد دراسات الأمن القومي، برنامجه يتناول الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، في محاولة لتشكيل التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة في مجال الأمن والوضع السياسي، وهناك مشاركون معه في البحوث .

خامسا- خطة لضبط التسلح والأمن الإقليمي: برئاسة الدكتورة "إميلي لاندو" تُدرس استراتيجية التفاوض، والحد من التسلح في المجال النووي في جامعة "تل أبيب" منذ عام ٢٠٠٤، وهي حاصلة على درجة البكالوريوس والماجستير من جامعة "تل أبيب"، وعلى شهادة الدكتوراه من الجامعة العبرية في القدس. مجالات اهتمامها في البرامج التي تشمل التفيتش عن أسلحة الدمار الشامل، وبرنامج إيران النووي، والجهود التي تبذلها الولايات المتحدة وأوروبا لمنع انتشارها، والإرهاب البيولوجي .

سادسا -خطة الجبهة الداخلية الإسرائيلية : برئاسة الجنرال "مئير إيرلان" كان برتبة عميد في الجيش وشغل منصب نائب رئيس الاستخبارات العسكرية، شارك في مفاوضات اتفاق السلام بين "إسرائيل" ومصر، وشارك في حرب الأيام الستة وحرب الاستنزاف وحرب يوم الغفران وعملية الليطاني وشارك في حرب لبنان الأولى والانتفاضة الأولى، عمل كمستشار استخباراتي خاص للجنة "فينوغراد"، ويحمل درجة البكالوريوس في دراسات الشرق الأوسط والعلوم السياسية من الجامعة العبرية، وعلى درجة الماجستير من جامعة إنديان، يعمل في المعهد ببرنامج قضايا مختلفة في مجال الحماية من حالات طوارئ الجبهة الداخلية الإسرائيلية، مع التركيز على جاهزية الجبهة الداخلية للحرب والتعامل مع الحوادث الإرهابية .

سابعا- القانون الدولي وخطة الأمن القومي: برئاسة الدكتور "يهودا بن مئير" (ولد في نيويورك وجاء لإسرائيل مع عائلته، والده هو شلومو بن مئير كان زعيم الحزب القومي الديني، درس يهودا في جامعة يشيف، حاصل على شهادة دكتوراه في علم النفس، من عام ١٩٦١ وهو محاضر في جامعة بارايلان، انضم في عام ١٩٦٢ للحزب القومي الديني - مفدال) يُجري برنامج مسح سنوي للرأي العام فيما يتعلق بالأمن القومي، ويعمل ببحثاً حول قضايا مثل الجبهة الداخلية ومسألة المناعة الوطنية، والعلاقات العسكرية والاجتماعية مع صنّاع القرار، والأقليات في الكيان وتأثيرها على صنّاع الرأي والأمن ووسائل الإعلام الوطنية في قضايا الأمن القومي .

ك - المعهد الدولي لمكافحة الإرهاب :

تأسس المعهد عام ١٩٩٦، ويهدف إلى تيسير التعاون الدولي ضد "الإرهاب"، وهو عبارة عن مؤسسة بحثية مستقلة هدفها توفير خبراء في "مكافحة الإرهاب"، والأمن الداخلي وتقييم المخاطر، والتحليل الاستخباراتي والأمن القومي والسياسة الدفاعية .

ويُعتبر المعهد بمثابة منتدى مشترك لصانعي السياسات والباحثين الدوليين؛ لتبادل المعلومات والخبرات من خلال توزيع الأوراق البحثية والمنشورات الأكاديمية، حيث يتم تنظيم عدد من الندوات وورش العمل والمؤتمرات الدولية، من أجل تسهيل تبادل وجهات النظر والمعلومات والمقترحات .

يدير المعهد أكبر قاعدة بيانات على شبكة الإنترنت، تشمل الهجمات "الإرهابية" والمنظمات والناشطين "الإرهابيين"، بالإضافة إلى التقارير الإحصائية المتعلقة بهذا المجال. يتبع المعهد لمركز هرتسليا متعدد المجالات، ويديره البروفيسور آريل ريتشمان (International Institute for Counter-Terrorism).
2016

مراكز أبحاث تهتم بالأمن والسلام :

١- المركز الأكاديمي الإسرائيلي في القاهرة :

تأسس المركز عام ١٩٨٢ من قبل الأكاديمية الإسرائيلية الوطنية للعلوم، وذلك بمبادرة من مؤسسات التعليم العالي والجمعية الشرقية الإسرائيلية، وبعد التوصل إلى اتفاق بين الكيان ومصر عام ١٩٧٩ .

يُمَوِّل المركز من لجنة بناء السلام، ويديره في مجالات اللغة والأدب وثقافة مصر الحديثة البروفيسور غابرييل روزنباوم، بينما يقوم راشيل غالون بتنسيق العلاقات في مجال العلوم الطبيعية .

المهمة الرئيسية للمركز الأكاديمي في القاهرة هي تعزيز العلاقات بين الجامعات والباحثين في مصر والكيان، ومساعدة الباحثين من كلا البلدين في الوصول إلى المكتبات والمحفوظات، وتشجيع المشاريع البحثية المشتركة. غالبية الذين يستخدمون المركز في الجانب المصري هم الباحثون والطلاب في مجالات اللغة والأدب والدراسات اليهودية بشكل عام، بينما معظمهم في الجانب الإسرائيلي من الباحثين والطلاب في مجالات التاريخ والثقافة المصرية والعربية، ويحصل كلا الجانبين على منح دراسية لزيارة الكيان أو مصر .

أُغلق المركز في أيلول ٢٠١١ عقب مهاجمة السفارة الإسرائيلية من قبل مجموعة كبيرة من المتظاهرين، وكان يُتوقع أن يعاد فتح أبوابه بعد عودة السفير الإسرائيلي، وفتح السفارة في عام ٢٠١٦ .

٢- مركز بيغن - السادات للدراسات الاستراتيجية :

أسس المركز عام ١٩٩٣ الدكتور توماس هخت، أحد قادة الجالية اليهودية في كندا، كمركز أبحاث مستقل وغير حزبي، مرتبط بقسم العلوم السياسية في جامعة بار إيلان الإسرائيلية. سُمي المركز على اسم مناحيم بيغن وأتور السادات بسبب جهودهما في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي. يبحث المركز في قضايا "الأمن والسلام" المزعومة، خاصة في المجالات المتصلة بالأمن القومي الإسرائيلي والسياسة الخارجية، ومختلف القضايا الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، ويأخذ بمنشوراته وتوصياته كبار صانعي القرار في المجال العسكري والمدني، والمؤسسات ذات الصلة في وزارة الدفاع ووزارة الشؤون الخارجية، وأعضاء السلك الدبلوماسي، والصحافة والأوساط الأكاديمية، وقادة الجاليات اليهودية في أنحاء العالم، والجمهور المتعلم. منذ عام ١٩٩٣ يدير المركز البروفيسور أفرايم أنبار .

٣- معهد مراقبة وسائل الإعلام الفلسطينية :

يهتم المعهد بدراسة المجتمع الفلسطيني من خلال أنظمة الإعلام والثقافة والتعليم التابعة للسلطة الفلسطينية .

تأسس المعهد عام ١٩٩٦، ويرأسه إيتمار ماركوس، الذي شغل منصب مدير "مركز مراقبة تأثير السلام"، باعتباره عضواً في لجنة منع التحريض الثلاثية، الإسرائيلية الفلسطينية الأمريكية، التي أنشئت في أعقاب اتفاق واي ريفر. الغرض من هذا المعهد هو دراسة أيديولوجية السلطة الفلسطينية، والفجوة بين تصرفاتها وبياناتها على مستوى الإعلام العالمي، بشأن موقفها تجاه الكيان والصراع الإسرائيلي الفلسطيني وعملية "السلام". لهذا السبب، يركز المعهد بصورة أقل على المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة، الذي تسيطر عليه حركة حماس، كونها لا تعترف بالكيان و"عملية السلام".

تدور أهداف المعهد البحثية حول الكشف عن التحريض المعادي للسامية والعنف والكرهية ضد اليهود والكيان وذلك على مستوى الإعلام والتعليم في مناطق السلطة الفلسطينية. تُوزع تقارير المعهد البحثية على صانعي السياسات والقادة في داخل الكيان والولايات المتحدة وأوروبا، وينشر المعهد أبحاثه بثلاث لغات، هي العبرية والإنجليزية والفرنسية، وتتبع له قناة يوتيوب تحتوي على مئات أشرطة الفيديو .

في إبريل ٢٠٠٨، قَدَّم المعهد إلى لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي، تقريراً خاصاً بالنواب حول علاقات السلطة الفلسطينية مع أعداء الولايات المتحدة، وفي كانون الثاني عام ٢٠٠٨ قَدَّم إلى البرلمان البريطاني تقريراً حول استغلال المساعدات المالية الواردة من بريطانيا في تعليم الكراهية ضد اليهود والغرب .

تُستخدم النتائج التي يتوصل إليها المعهد مصدراً في تقارير "مؤشر السلام وثقافة التحريض في السلطة الفلسطينية"، التي أعدت بانتظام من قبل وزارة الشؤون الإستراتيجية منذ ٢٠١٠ .

٤- المركز الإسرائيلي الفلسطيني للأبحاث والمعلومات :

تأسس المركز في القدس عام ١٩٨٨ عقب اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987 ، وذلك بهدف بناء جسور التواصل والتعاون بين المجتمع المدني الإسرائيلي والفلسطيني، ويُعتبر المركز خزان التفكير الوحيد المشترك (إسرائيلي - فلسطيني) في العالم .

يهتم المركز بتطوير حلول عملية للصراع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس "دولتين لشعبيين"، فهو يعترف بحق "الشعب اليهودي" والشعب الفلسطيني في تقرير المصير .

مؤسس المركز ومديره هو غرشون باسكين، الذي يفخر بمشاركة المركز كقناة خلفية في مفاوضات مع حركة حماس، من أجل إطلاق سراح الجندي جلعاد شاليط، الذي كان أسيراً لدى الحركة .

ينقسم المركز إلى قسمين: قسم البحوث والمعلومات، الذي يهدف إلى تطوير ومناصرة الحلول السياسية العملية لصناع القرار والمسؤولين، وذلك بشأن القضايا الخلافية للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، مثل القدس والحدود والمستوطنات والأمن، وقسم "بناء السلام المستدام"، الذي يهدف إلى تطوير وتعزيز الدعم الشعبي من أجل السلام والتعاون بين الإسرائيليين والفلسطينيين، من خلال رأي عام مؤيد لحل سلمي عادل ومستدام (The Israel/ Palestine Center for Research and Information, 2016)

٥- معهد هاري ترومان:

تأسس المعهد عام ١٩٦٥ في الجامعة العبرية في القدس، بدعم شخصي من الرئيس الأمريكي هاري ترومان، وبهدف دفع عملية السلام، ويُعتبر المعهد الأول من نوعه في الشرق الأوسط .

المدير الأكاديمي للمعهد هو البروفيسور مناحيم بلونديم. يُركّز المعهد على دول الشرق الأوسط، فضلاً عن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، كما يهتم باحثوه بدراسة آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، عبر اتباع منهجية تعدد التخصصات (التاريخي والثقافي والنفسي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي).

يهتم المعهد بتسليط الضوء على قيمة التسامح والحوار في تعزيز التعايش السلمي بين الشعوب والأمم، ويُخصّص منحاً دراسية للباحثين المحليين والدوليين، لمرحل الماجستير والدكتوراة وما بعد الدكتوراة .

يُنْبَع للمعهد مركز أبا إيبان للدبلوماسية الإسرائيلية، الذي تأسس عام 1992 ، والذي يشارك في نشاطاته سفراء وزراء خارجية، بالإضافة إلى صانعي السياسات من مختلف أنحاء العالم (The Harry S. Truman Research Institute, 2012).

٦- مركز تامي شتاينمتس لأبحاث السلام :

تأسس المركز عام ١٩٩٢، ويرأسه البروفيسور مردخاي تمركين، ويتبع لكلية العلوم الاجتماعية في جامعة تل أبيب. يَنبَع المركز منهجية تعدد المجالات، من أجل تطوير الأبحاث والتفكير المنهجيّ في المواضيع المتعلقة بعملية صنع السلام وفضّ النزاعات، وخصوصاً الصراع العربي الإسرائيلي .

يشرف المركز على بنك معلومات حول أطر التعاون الإسرائيلي الفلسطيني والإسرائيلي العربي، ويعقد مؤتمرات وورشات عمل، بالإضافة إلى نشر أبحاث تتعلق بهذا الموضوع (مركز تامي شتاينمتس، ٢٠١٦).

٧- معهد ميقيم (المعهد الإسرائيلي للسياسات الخارجية الإقليمية):

أنشئ المعهد ليكون منظمة غير ربحية عام ٢٠١١، ويرأسه نمرود جورن، وهو معهد للبحث والتفكير، ويسعى لإعادة تشكيل العلاقات الإسرائيلية في الشرق الأوسط وأوروبا وحوض البحر الأبيض المتوسط .

يتم تمويله عبر صناديق مثل صندوق فريدريك أبيرت، وصندوق "إسرائيل" الجديدة، ويهدف إلى تحقيق نقلة نوعية في السياسة الخارجية الإسرائيلية، وتعزيز التكامل الإقليمي والسلام بين "إسرائيل" ودول الإقليم .

مراكز أبحاث تهتم بوضع خطط إستراتيجية وسياسات عامة :

١- معهد السياسات والإستراتيجيات "مركز هرتسليا متعدد المجالات":

تأسس المعهد عام ٢٠٠٠ من أجل المساهمة في وضع سياسة وطنية للكيان ورفع مستوى عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية، وقد تعاقب على رئاسته عدة أشخاص، ومنذ عام ٢٠١٣ يرأسه البروفيسور أليكس ميننر، وهو رئيس جمعية العلوم السياسية الإسرائيلية .

يهتم المعهد بالأمن القومي والإستراتيجية، والسياسة الخارجية، والمخابرات، و"الشعب اليهودي"، والاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا، بالإضافة إلى السياسة الاجتماعية والتعليم، ومن أهم نشاطاته عقد مؤتمر هرتسليا السنوي، علاوة على عقد المؤتمرات والحلقات الدراسية، ونشر سلسلة من أوراق العمل وتأليف الكتب .

يهتم المعهد بدراسة القضايا المؤثرة في "إسرائيل"، بما في ذلك إعادة صياغة العقيدة الأمنية للكيان ومشروع "نحو نظام إسرائيلي جديد"، وإجراء استطلاعات للرأي العام في الكيان والدول العربية، ودراسات في عملية صنع القرار والإستراتيجيات، بما يتعلق بالأمن القومي والسياسة الخارجية. يعمل المعهد على تعزيز علاقات عمل مع الحكومات، والمؤسسات العامة ومؤسسات الفكر والرأي الدولية، ومعاهد البحوث وكبار الباحثين من جميع أنحاء العالم، ولديه فريق يختص بتنظيم دورات للدبلوماسيين الأجانب في الكيان .

تتنوع مجالات البحث في المركز على ثلاثة مجالات، هي: الشرق الأوسط الكبير (تقييم المخاطر الإستراتيجية الإقليمية الكبرى)، والعلاقات الخارجية الإسرائيلية، والمنهجيات المبتكرة في مجال الأمن الوطني والإقليمي، حيث يصدُر عن المعهد تقرير الأمن والمناعة القومية بشكل دوري .

٢- معهد يروشلايم لدراسة السياسات :

تأسس المعهد عام ١٩٧٨ على يد تيدي كوليك رئيس بلدية القدس، وأبراهام هيرمن رئيس الجامعة العبرية، ويديره حالياً مائير كراوس .

يهتم المعهد بدراسة المجتمع الحريدي، والصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وكذلك البحوث المتعلقة بالسياسة البيئية والابتكار والنمو، وينصبُّ تركيزه على التحديات الفريدة في القدس المعاصرة، ويستفيد من دراساته صانعو السياسات، حيث تمّت الاستعانة بدراسات المعهد في مفاوضات كامب ديفيد ٢٠٠٠، والأكاديميون، فضلاً عن عامة الناس. والمعهد شريك في اللجان التوجيهية في القدس، ويُصدِر إحصائية سنوية حول مدينة القدس .

٣- المركز البروشيلمي :

تأسس المركز عام ١٩٧٦، وقد استلم إدارته منذ عام ٢٠١٥ حيايه هرشكوبيتش، وذلك بعد تولّي مديره السابق دوري جولد منصب مدير في وزارة الخارجية. ويهتم المركز بالقضايا الإستراتيجية ووضع سياسات عامة لصانعي القرار في الكيان، كما يهتم بوضع إستراتيجيات لمحاربة حركة المقاطعة العالمية. وتهتم منشوراته بإثبات "حقوق الكيان" حسب القانون الدولي، وبموضوع "الإرهاب" العالمي، والسلاح النووي الإيراني .

٤- مركز أبحاث ومعلومات الكنيست :

تأسس المركز بمبادرة من رئيس الكنيست أبراهام بورغ عام ٢٠٠٠. يقوم المركز بتزويد أعضاء الكنيست ولجانها بمعلومات موضوعية ومستقلة، وبيانات ومعلومات عامة، وأوراق ودراسات شاملة، سواء بناء على الطلب أو على نحو استباقي، وذلك بهدف معالجة وتحليل البيانات المتعلقة بالموضوعات المدرجة على جدول أعمال الكنيست ولجانه .

تزامن إنشاء المركز مع سنّ قانون يُلزم السلطات العامة بتوفير المعلومات اللازمة للمركز دون تأخير، باستثناء احتمال نقل معلومات قد تضر بالأمن الوطني أو العلاقات الخارجية. يرأس المركز الدكتور شيرلي أفرامي .

٥- مركز دانيال أبراهام للحوار الإستراتيجي :

يتبع المركز لكلية נתانيا الأكاديمية، ويهدف إلى إيجاد حلول للصراعات الإقليمية. يديره الوزير العمالي السابق أفرام سنيه. يعمل تحت إطار المركز مجموعة من الأكاديميين جنباً إلى جنب مع شخصيات معروفة في المشهد السياسي، المحلي والعالمي، خدموا دولة الكيان في الماضي، بالإضافة إلى رؤساء الأجهزة الأمنية، ورجال الأعمال من الصف الأول. وقد حدّد المركز لنفسه الأهداف التالية :

١- تنظيم المؤتمرات الدولية التي تجمع بين الأكاديميين البارزين، جنباً إلى جنب مع واضعي السياسات، للتعامل مع قضايا الساعة في المنطقة والعالم .

٢- إنشاء مجموعة اتصال مكونة من رؤساء الدول والخبراء في المجالات ذات الصلة: الأمن، والأكاديميا والاقتصاد، في محاولة للمساعدة في توفير حلول للصراعات الإقليمية والعالمية .

٣- نشر أوراق تقدير موقف، تحوي استنتاجات من الأكاديميين المشهورين وصناع السياسات في "إسرائيل" والعالم، والذين يشاركون في البحث عن حلول للصراعات .

نماذج من الإنجازات العلمية الإسرائيلية العالمية :

الكيان الصهيوني هو واحد من الدول المؤسسة لكل من "منظمة البيولوجيا الجزيئية الأوروبية/ومختبر البيولوجيا الأوروبية"، اللتين تضمان نحو ٢٠ دولة وهو الدولة الوحيدة غير الأوروبية التي تتمتع بميزة الحقوق المتساوية في هذا الجهاز . وقد شغل المندوب الإسرائيلي في أواخر التسعينيات منصب نائب رئيس المختبر المشار إليه، كما أن كيان العدو هو عضو في المركز الدولي للموارد الجينية النباتية منذ عام ١٩٩٤ ويؤمن المركز برامج عمل على نطاق عالمي بهدف الحفاظ على جينات المحاصيل ذات الأهمية بالنسبة إلى الزاد الغذائي في جميع أنحاء العالم ومن المجالات التي تفوق فيها العدو الاسرائيلي ما يلي :

- الكمبيوتر وصناعة المعلومات.

- صناعة البرمجيات.

- علوم الذرة وتقنياتها.

- علوم الفضاء الكوني وتطبيقاته.

- التكنولوجيا الطبية والبيولوجية.

خاتمة:

إن البحث العلمي هو التحدي الحقيقي القائم أمامنا كعرب ومسلمين في المرحلة المقبلة لبناء الدولة الجديدة المتطورة. فلا تنمية أو نهضة اقتصادية أو اجتماعية من دون الاقتناع بأهمية وحيوية الاعتماد على البحث

العلمي، وتشارك القطاعات الحكومية والخاصة في دعمه وزيادة حجم الإنفاق عليه وحل جميع المعوقات التي تواجهه. والدول التي تسعى للتقدم تضع البحث

العلمي والإنفاق عليه في أولوية أجنداتها السياسية والاقتصادية والانمائية، ولا تبخل بتخصيص نسبة كبيرة من ناتجها القومي للإنفاق على الأبحاث العلمية في جميع التخصصات. ووفقاً لما هو متوفر من معلومات في هذا الخصوص فإن نسبة الإنفاق الحكومي في أهم الدول العربية على البحث العلمي تبلغ ٠,٢% من إجمالي الناتج المحلي في ظل غياب شبه تام للقطاع الخاص عن المشاركة في الإنفاق على عكس ما يجري في الدول المتطورة الأخرى. وفي المقابل نجد دولة الكيان الصهيوني تخصص نحو ٢,٥% من ناتجها المحلي للبحث العلمي وتحتل مكانة مرموقة في قائمة دول العالم لناحية مؤشر جودة مراكز البحث العلمي. وقد بلغ عدد العلماء في إسرائيل ١٣٥ ألفاً، ما يعني أن هناك عالماً لكل ١٠ آلاف إسرائيلي، كما أن دار الكتب الجامعية فيها تضم ٢,٢٠٠٠ مجلد ومخطوطة، كما نشر العلماء الإسرائيليون مؤخراً ٦٣٠٩ أبحاث في دوريات علمية أجنبية، بما يقارب عشرة أضعاف نسبتهم من سكان العالم.

وقررت الحكومة الإسرائيلية تنفيذ خطة بكلفة ١٤ مليون دولار، لاستقدام العلماء الإسرائيليين من الخارج، إذ يسافر من الكيان ويحضر إليه سنوياً ألف باحث في زيارات علمية، ويعقد سنوياً ١٠-١٥ ندوة مشتركة، ويوجد ٥٠ برنامجاً بحثياً مشتركاً بين علماء إسرائيليين وآخرين من الخارج، والناتج المحلي الإجمالي لـ(إسرائيل) (يبلغ ١٠ مليارات دولار، ونصيب البحث العلمي يصل إلى ٥,٣ مليار دولار سنوياً)، وينفق العدو ١٢٧٢,٨ دولاراً سنوياً للفرد على البحث العلمي، والدول العربية يبلغ نصيب الفرد فيها ١١,٩ دولاراً فقط!، وسجلت الدول العربية مجتمعة ٨٣٦ براءة اختراع، بينما سجل كيان العدو وحده ١٦٨٠٥ براءات اختراع.!

من خلال ما تقدم يمكن الوصول إلى استنتاج ما يلي :

إن إنشاء مراكز البحث والدراسات ليس ترفاً فكرياً بل ضرورة وطنية عصرية ملحة، تعكس مدى التقدم الحضاري للدولة، إذ إن الدور الذي تنهض به مراكز الأبحاث هو أساس النهوض الحضاري للمجتمعات، وأساس التخطيط الاستراتيجي، والعمل العلمي الممنهج المبني على أسس وقواعد منتظمة، واضحة الهدف، وعملية في معالجتها للمواضيع قيد البحث. وقد أثبتت تجارب الدول المتقدمة الأهمية الحيوية للدور الهام الذي تضطلع به هذا المراكز في سبيل تقدم الدول وتحقيقها لمصالحها وأهدافها القومية والوطنية. وتنعكس مخرجات مراكز البحوث والدراسات في الواقع حالة النضوج السياسي للدولة وقياداتها، إذ كلما اتسم النضج السياسي

بارتباطه بالبحث العلمي والفكري كلما توفرت دفعة قوية لبناء وعمل المراكز البحثية والتصاقها بالقضايا الحيوية التي تهم الدولة والمجتمع. لكن للأسف يثبت الواقع الملموس في العالم العربي أن دور مراكز الدراسات والأبحاث يختلف عن مثيلاته في الدول المتقدمة، فبالإضافة إلى المعوقات المادية والإدارية والسياسية التي تواجهها هذه المراكز فإنّها لم تأخذ مكانها الحقيقي ولم تمارس دورها الحيوي في المشاركة في صناعة القرار، ذلك ليس لعجزها عن أداء المهمة، بل لأنها لم توظف من الأساس لأدائها بسبب طبيعة التخلف والفساد في الحياة السياسية العربية، وبعدها عن العمل المؤسسي كما هو في الغرب. في حين يمثل العدو الإسرائيلي أنموذجاً "للدولة" التي توظف وتستثمر مراكز البحث والدراسات بما يحقق مصالحها وأهدافها ومسيرة المتغيرات في البيئة الإستراتيجية العالمية.